الأنباء
الاحد 15 ديسمبر 2013

أريج حمادة

وهمُ اختطاف المجلس

إن الخطأ سمة من سمات البشر ولكن علينا فهم الأسباب التي أدت إلى ذلك، فهو مؤشر على وجود خلل إما في قلة المعلومات أو طريقة التفكير ولكن يتعين على الانسان عدم تكرار ذات الخطأ، فالمؤمن لا يلدغ من الجحر مرتين، ومن يكرر اخطاءه يفتقد نوعا من التعامل بحكمة وعدم الفهم الدقيق ويعاني من صعوبة في فرز الأشياء بعضها عن بعض، فحينما يعترف المخطئ بخطئه ومواجهته فإنه يسعى الى التطوير وبالتالي يتعين علينا التركيز على الخلل بالضبط لمحاولة علاجه.

أُصاب بالدهشة كثيرا حينما اقرأ التعليقات الخاصة في برنامج التواصل الاجتماعي تويتر على قضية ما فأعود بذاكرتي إلى حملات يتم فيها إيهام غالبية الشارع الكويتي بأن مجلس الأمة مختطف واختزال جميع مشاكل البلد والفساد المنتشر في شخص واحد! ثم ماذا؟ ماذا استفادت الكويت بعد كل الأزمات السياسية والمطالبات المتكررة بتغيير رئيس الوزراء؟ هل تم القضاء على الفساد؟ هل تم إعمار البلد؟

بالنسبة لي ورغم قلة خبرتي السياسية حالي حال عدد كبير من نساء الكويت حيث حصلنا على حقوقنا السياسية مؤخرا، إلا أنه سرعان ما انزاحت الغمامة عن عيني، واتضحت الصورة لدي، وبدأت انظر للأمور من زاوية أخرى، خصوصا بعد انعقاد مجلس الأغلبية المبطل، وكيف تحولت المطالب لديهم من محاربة فساد والدفاع عن المال العام الى السعي خلف تقييد حريات الشعب الشخصية وكان واضحا ذلك من المطالب الأولى لنواب الأغلبية، ولم تذكر هذه الاهداف المطلوب تحقيقها حسب ما ورد في ساحة الارادة، ولم تكن من بين الوعود التي وعدوا الشعب بها، بل كانت مطالب قواعدهم الانتخابية فغلبت عليهم بذلك مصالحهم على مصلحة الكويت.

وبعد قراءة متأنية لسير الأحداث السياسية والأزمات التي مررنا بها يفضي بنا الى حقيقة مفادها بصورة مختصرة الآتي:

1ـ فشل حملات التصعيد السياسي فقد كانت مبنية على اساس الخلافات وتصفية الحسابات الشخصية بين مجموعة من السياسيين استغلوا استياء وغضب الشارع الكويتي من حال البلد المتردي، والدليل على ذلك عدم تقديم برنامج وطني شامل حيث الهدف الاول والاخير كان رحيل شخص فقط لا غير وليس مصلحة وطن.

2ـ ما تمر به البلاد حاليا لا يمكن اختزاله في شخص واحد فقط وانما نتيجة عوامل عديدة اشترك فيها عدة اطراف، فالحكومة كان لها دور من ناحية بسبب تقصيرها تجاه الشعب والوطن وتعلقها بشماعة ان كثرة الاستجوابات سبب في تعطيل التنمية، اضافة الى انحراف غالبية النواب عن القيام بدورهم الحقيقي وهو التشريع والرقابة، واخيرا الطرف الثالث والاهم وهو الشعب، حيث دوره اساسي في رسم خارطة السياسة الكويتية لذلك يحتاج لحملة توعية كبيرة لعدة مفاهيم منها الحرية والمواطنة والابتعاد عن الفكر الطائفي والقبلي والعائلي والخدماتي.

اليوم مع الأسف هناك من ينادي بتكرار الخطأ ذاته والبعض يتبعه دون تفكير، وهذا هو الكرت الذي سيلعب به البعض في الفترة المقبلة، عن طريق ايحاء الشارع الكويتي بأن التصعيد السياسي هو الذي سينقذ الكويت وسيعيدها كما كانت، وباعتقادي مجرد التفكير بهذه الصورة انما يدل على عقلية بسيطة فمشكلتنا اعمق بكثير من هذه المطالب السطحية فتغيير الاشخاص مجرد حلول شكلية، وبدل المطالبة برحيل شخص يتعين المطالبة بالاصلاح الحقيقي عن طريق وضع حلول جذرية وخطط وطنية شاملة لحل ازمة السكن والصحة والتعليم.. الخ، ولن يتم كل ذلك الا في حالة تعاون جميع الاطراف السابقة.

ختاما، علينا مواجهة الواقع حتى ان كان عكس ما نتمناه والاعتراف بأخطائنا وتحديدها لإصلاح الخلل وتلافيه في المرحلة المقبلة، والابتعاد عن المكابرة، فالمشاكل التي تعانيها الكويت بدأت قبل الغزو العراقي الغاشم ولم تنته هذه المشاكل بعد ذلك، لذا لست مؤيدة للتصعيد السياسي، فلن نتطور بهذا التفكير السطحي وهو السعي للاطاحة بإشخاص، الحل يكون ببناء جيل ينهض بمستقبل دولته بتفكير متوازن بعيد عن الشخصانية ويتمتع بوعي عميق تحكمه القيم ويحتكم اليها وان يكون هدفه اكبر من حاجاته ورغباته، مؤمن باهداف أمته.

الجلال يطالب الحكومة بإعطاء الأولوية للمعاقين في القسائم السكنية القريبة من الخدمات

طلال الجلال

أكد النائب طلال الجلال ان عدم التطبيق السليم لقانون رقم 8/2010 الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة هو السبب الرئيسي في زيادة هموم ذوي الاحتياجات الخاصة، مطالبا الحكومة بتصحيح خطئها والعمل على تطبيق القانون التطبيق السليم، كما اقره مجلس أمة 2009.

وأكد الجلال في تصريح له على ضرورة إعطاء الأولوية للمعاق اعاقة حركية متوسطة وشديدة فقط في دخول القرعة للسكن وإجراء قرعة بينهم، وذلك لأن المعاق يحب أن يكون بيته أو قسيمته قريبة من الخدمات، مشيرا الى انه سيقدمه كاقتراح برغبة نظرا لأهميته بالنسبة لذوي الاحتياجات الخاصة.

وشدد الجلال على ضرورة منح المرأة البالغة 55 عاما راتبا شهريا، فمن كانت تأخذ راتب أم تعول معاقا مقداره 300 دينار، خصم عليها الآن هذا المبلغ، وتأخذ فقط من الشؤون حاليا فرق المبلغ 295، بينما الأم التي لا ترعى معاقا تأخذ المبلغ كاملا 595.

وقال الجلال انه يجب إنصاف أم المعاق، بعد الاجحاف الذي تعرضت له عندما تمت مساواتها بالأم التي ليس لها طفل معاق في الراتب الشهري، فيجب إقرار زيادة الـ 300 دينار للام التي لديها طفل معاق.

وأضاف الجلال: يجب ان نولي تطوير قطاع التعليم الخاص بذوي الاحتياجات الخاصة أهمية خاصة، سواء ما يتعلق بتطوير المناهج أو توفير المدارس المجهزة أو اعداد المعلمين المتخصصين، وعلى وزارة التربية توفير حافلات مجهزة لنقل الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة الى مدارسهم.

وبين الجلال ان على مجلس الأمة استحقاقات كثيرة نحو اقرار المعاقين، على رأسها اقرار زيادة علاوة المعاقين تحت 18 سنة 50 دينارا، ومنح المرأة الكويتية التي لديها طفل معاق ومتزوجة من غير كويتي نفس المزايا التي تحصل عليها الكويتية المتزوجة من كويتي ولديها طفل معاق، وخفض سن التقاعد للمواطن الكويتي الذي لديه ابن معاق الى 15 سنة، والأم الى عشر سنوات، حتى يتفرغوا لرعاية أبنائهم.

وطالب الجلال وزارة الصحة بتشكيل فريق طبي متكامل لزيارة المعاقين الذين يصعب ذهابهم الى المستشفيات في منازلهم، وعلاجهم على نفقة الدولة في مستشفيات الطب الطبيعي.

واستغرب المماطلة في إرسال حالات الإعاقة للعلاج في الخارج، لذا يجب على الحكومة تسهيل إجراءات علاجهم بالخارج.

واستطرد الجلال قائلا: نظرا لما تشكله الإعاقة بشكل عام والإعاقة الذهنية بشكل خاص من عبء ثقيل على المريض وأسرته، حيث يحتاج المصاب بها اهتماما ورعاية فلا بد من تهيئة الظروف الملائمة لهذه الفئة، خاصة بعد اجتيازهم المرحلة العمرية التي تمكنهم من الالتحاق بالمدارس المخصصة لهم، وذلك من خلال إنشاء مراكز تأهيل للمعاقين ذهنيا يتم تدريبهم فيها على مهن أو هوايات تتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم، وذلك على أيدي خبراء متخصصين في هذا النوع من التدريب.

ودعا الجلال الى إنشاء مكتبة الكترونية عربية للمكفوفين تجمع بين الترفيه والثقافة وتكون قابلة لتطوير مهامها وفق الحاجة، وكذلك أندية رياضية لهم بكل المحافظات، وإنشاء فروع لمركز الكويت للتوحد في كل محافظة من محافظات البلاد، وتطوير وتحديث المركز الحالي وتزويده بالكوادر البشرية والمالية وكل الأجهزة الحديثة التي تساهم في تحقيق أهدافه الإنسانية.

الحويلة: خطة وزير الإسكان واعدة وتنبئ بحلول

د.محمد الحويلة

قال النائب د.محمد الحويلة إن الخطة والأرقام التي عرضها وزير الإسكان واعدة وتنبئ بحلول، لكن تحتاج إلى عمل جاد ودؤوب من جميع الجهات التنفيذية لإنجاز القسائم السكنية في موعدها، وقال الحويلة في تصريح صحافي إن هذا الأمر يحتاج إلى استحضار جميع عناصر النجاح ومكوناته بالإضافة لتذليل العقبات وتجاوزها مع تمكين وزير الإسكان من قبل الحكومة بجميع مؤسساتها ومنحه صلاحيات واسعة مع إبقاء الإجراءات الرقابية الخاصة بديوان المحاسبة ولجنة المناقصات المركزية وإعطاء المشاريع واحتياجات الملف الإسكاني صفة الاستعجال.

وأضاف: كما ذكر الوزير سالم الأذينة فإن آمال أكثر من 106 آلاف أسرة معلقة لحين حل القضية الإسكانية، ولا تعتقد الحكومة أننا من الممكن أن نجامل أو نتهاون في القضية الإسكانية. وقال أيضا إن تأخر حل القضية الإسكانية يكلف ميزانية الدولة 192 مليون دينار سنويا تدفع كبدل إيجار، ولكن يبقى السؤال: من يتحمل هذا المبلغ في حال أخفقت الحكومة في حل هذه القضية.

وأشار الحويلة إلى ضرورة فهم أبعاد هذه المشكلة وجذورها ليسهل حلها، كما نبه إلى أن طول انتظار المواطن يجب أن تقابله الحكومة بعمل متقن وعلى مستويات عالية من الجودة فيما يتعلق بالوحدات المزمع توزيعها، كما يجب أن تكون هذه الوحدات نموذجية من حيث البنية التحتية والخدمات الأساسية ومن حيث أبعادها ومساحاتها والمواد المستخدمة في بنائها وحتى تصاميمها.

وأشار إلى التعاون الإيجابي الذي أبدته وزارة الدفاع في حل هذه القضية بتنازلها عن أراض خاصة بها لمصلحة المؤسسة العامة للرعاية السكنية وأنها خطوة في الاتجاه الصحيح، كما يجب على وزارة النفط أن تحذو حذو وزارة الدفاع.

واختتم الحويلة تصريحه، وقال إن المواطنون يتطلعون إلى حلول واقعية للقضية الإسكانية، داعيا الحكومة إلى أن تتعاون مع المجلس من أجل مصلحة المواطن الكويتي ولكي تتحقق طموحاته وتطلعاته.

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

مشاركة عزاء

تتقدم شركة الديرة القابضة

بخالص العزاء والمواساة من

آل المرزوق وآل البحر الكرام

ومن السيد /عبدالوهاب احمد النقيب

رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب

ومن الانسة/ نوف جاسم البحر

نائب الرئيس

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

جدتهم

شيخة جاسم المرزوق

سائلين الله العلي القدير ان يتغمد الفقيدة بواسع رحمته

ويسكنها فسيح جناته ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

انا لله وانا اليه راجعون